

الشكل رقم (5-2): آلية عمل أدوات السياسة النقدية



أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف معينة تتمثل بالآتي:

١. **تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام:** تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من ضمنها تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام، معنى ذلك أن السلطة النقدية تهدف إلى تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الاقتصاد.

عن طريق اتخاذها لمجموعة من الإجراءات والتدابير والمتمثلة في رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى تشغيل الموارد الإنتاجية المعطلة (غير المستغلة) لتجنب الاقتصاد مشكلة البطالة وما يلزمها من مظاهر انكماش في الإنتاج والدخل واختلال في العلاقات الاجتماعية.

٢. **استقرار مستوى الأسعار:** تسعى السلطة النقدية إلى محاربة التقلبات الشديدة والمستمرة في مستوى الأسعار، لما يصاحبها من تقلبات كبيرة في قيمة النقود، ومن ثم تولد آثار سلبية على إعادة توزيع الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية. حيث أن

استمرار الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى إضرار فئة الدائنين، وتستفيد منه فئة المدينين بسبب لزوجة سعر الفائدة (أي عدم تكيفه صعوداً لارتفاع مستوى الأسعار)، فيؤثر على توزيع الثروة بين المدينين والدائنين. وفي الوقت نفسه ان الأجور تتخلف عن مسايرة الارتفاع الشديد في الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وزيادة أرباح أصحاب الدخل المتغيرة (رجال الأعمال) فاستقرار مستوى الأسعار أمراً مرغوباً لكونه يؤدي إلى القضاء على مثل هكذا اختلالات.

٣. تشجيع النمو الاقتصادي: تسعى إلى تحقيق هذا الهدف الحكومات كافة في الدول الصناعية والنامية ويتمثل في تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصاد ذلك البلد، أو زيادة مستمرة في معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي.

تلجأ الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف لغرض إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية. وتشجيع النمو الاقتصادي يتم عن طريق فاعلية السياسة النقدية في التأثير على محدداته ومن ضمنها الاستثمار.

فإحداث التغيرات من قبل السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية والتي بدورها تنعكس على كمية عرض النقود، سوف تولد تغيرات في سعر الفائدة تنعكس هي الأخرى على مقدار الاستثمار الخاص، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة من دون تغيير، فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عن مستويات منخفضة يولد بيئة مناسبة لتسهيل وتيسير التمويل الاستثماري. وهذا الإجراء من قبل السلطة النقدية يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقود مقرونة بسياسة مالية انكماشية لما ينتج عن هذه السياسة (النقدية) من آثار تضخمية.

٤. تحسين ميزان المدفوعات: تسعى الاقتصادات كافة مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل ميزان مدفوعاتها في صالحها للمحافظة على ما لديها من احتياطي ذهبي واحتياطيات من العملة الصعبة (الأجنبية)، فعندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات لاقتصاد دولة ما، يعني ان البلد يستورد أكثر مما يصدر (أي يدفع أكثر مما يستلم) بصورة جارية بالعملة الأجنبية، وبالإمكان تغطية هذا العجز بالآتي:

- السحب على احتياطياته النقدية الأجنبية.
- بيع بعض موجوداته.
- الاقتراض.
- الحصول على المنح والإعانات.

وسوف يترتب من جراء ذلك اثار سلبية على قيمة العملة المحلية في الخارج.

أما عن دور السياسة النقدية اتجاه ذلك فيتمثل بالتدخل للحد من التوسع في مقدار الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية محاولة منها لتقليص الاستيرادات.

أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة والطويلة الأجل في الخارج، فدور السياسة النقدية في مثل هذه الحالة يتمثل في تقليص مقدار الائتمان المصرفي الذي يؤدي إلى انخفاض مقدار السيولة لدى الوحدات الاقتصادية الأمر الذي يجبرها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.